

## قانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٢

بالترخيص لأعضاء هيئة التدريس ومساعدي المدرسين والمعيدین بجامعة الاسكندرية في مهمات علمية واجازات دراسية واجازات تفرغ

بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

هيئة الوصاية الموقته

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

لعمل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء وتنظيم جامعة فاووق الأول المعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥١ والقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٢ وبالمرسوم بقانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٢ ؛

لعمل المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية؛

لعمل القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٠ بربط درجات أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعات المصرية بدرجات رجال القضاء والنيابة ؛

لعمل ما قرره مجلس جامعة الاسكندرية ؛

لعمل ما ارتآه مجلس الدولة ؛

لبناء على ما عرضه وزير المعارف العمومية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

تسمى بما هو آت :

مادة ١ - يجوز أن يحصل أعضاء هيئة التدريس على اجازات لمهمات علمية مؤقتة بالشروط التي تعين في كل حالة ولمدة لا تتجاوز ستين قابلة للتجديد مرة واحدة ويصدر بها قرار من وزير المعارف العمومية بناء على طلب الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المختصة أو المعهد المستقل المختص .

لجوز أن يتناول عضو هيئة التدريس مرتبه من الجامعة مدة الاجازة تؤمّنسب مدة الاجازة في المكافأة أو المعاش بشرط أن يؤدي عضو هيئة التدريس الاحتياطي عنها ويعامل فيما يختص بأقدميته وترقيته والعلاوات المستحقة له كما لو كان في الجامعة .

لجوز للأساتذة ذوى الكراسى أن يحصلوا بترخيص من مجلس الجامعة على اجازات تفرغ على لمدة سنة كل ست سنوات متى وجد من يقوم مقامهم أثناء تفرغهم وذلك بناء على طلب من مجلس الكلية المختص أو مجلس المعهد المستقل المختص بعد إقرار المنهج العلمى أو الفنى الذى يتقدم به طالب الاجازة ولا يجوز ان يزيد عدد المتفغين باجازات التفرغ العلمى على واحد في كل قسم في سنة واحدة ولا يجوز أن تزيد نسبة

## قانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٢

بفتح اعتماد اضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٥١-١٩٥٢

بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

هيئة الوصاية الموقته

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

لبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء

تسمى بما هو آت :

مادة ١ - تفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٥١-١٩٥٢ قسم ١٢ (وزارة الشؤون البلدية والقروية) فرع ٢ (مصلحة الشؤون القروية) باب ٢ (مصرفات عامة) اعتماد إضافى قدره ١٠,٠٠٠ ج (مشرة آلاف جنيه) لتسوية التجاوزات في بعض بنود هذا الباب .

لؤخذ هذا الاعتماد الاضافى من وفود اعتمادات الباب الثالث من ميزانية نفس الفرع .

مادة ٢ - لى وزيرى المالية والاقتصاد والشؤون البلدية والقروية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ؛

مدون بمصر عايدى في ١٢ المحرم سنة ١٣٧٢ (٢ أكتوبر سنة ١٩٥٢)

محمد هبى المنعم

محمد بهى الدين كركات

محمد رشاد شها

بإسم هيئة الوصاية الموقته

لؤيس مجلس الوزراء

محمد شبيب فواء (أ-ح)

وزير المالية والاقتصاد

هبى الجليل إبراهيم المصرى

وزير الشؤون البلدية والقروية

هبى العزيز هل